

Distr.: General  
14 February 2012

# الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون  
البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/66/438/Add.2)]

### ١٨٧/٦٦ - النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٨١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية"، وإلى قراراتها ٢٤١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٨٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٥/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤٣/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(١)</sup> وإلى قرارها ٢١٠/٥٦ بقاء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتريري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٢)</sup>، وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(٣)</sup> وجدول أعمال القرن ٢١<sup>(٤)</sup> وبرنامج مواصلة تنفيذ

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتريري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.



جدول أعمال القرن ٢١<sup>(٥)</sup> وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسنبرغ للتنفيذ“)<sup>(٦)</sup>،

**وإذ تشير كذلك** إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتريري المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨<sup>(٧)</sup>،

**وإذ تشير** إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية<sup>(٨)</sup>،

**وإذ تشير أيضا** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية<sup>(٩)</sup>،

**وإذ تسلم** بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تحيط علما بتقريره المرحلي<sup>(١٠)</sup>،

**وإذ تعرب عن قلقها العميق** إزاء الآثار السلبية المستمرة، وبخاصة في مجال التنمية، للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وإذ تقر بأن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة حرجة جديدة محفوفة بمخاطر هبوط كبيرة، تشمل اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية العالمية وتفشي ضائقات المالية العامة التي تهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي، وإذ تؤكد ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي وضرورة مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إصلاحه وتعزيزه،

**وإذ تلاحظ** أنه لئن كان بعض البلدان النامية المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة، فقد تسببت الأزمة الاقتصادية في التقليل من قدرة تلك البلدان على تحمل المزيد من الصدمات، وإذ تشير إلى الالتزامات التي قطعت من أجل دعم نمو قوي

(٥) القرار د-٢/١٩، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسنبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٨) القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٩) انظر القرار ١/٦٥.

(١٠) A/64/884.

ومستدام يتسم بالتوازن والشمولية، وإذ تعيد تأكيد ضرورة التعاون على العمل من أجل الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

**وإذ تعيد تأكيد** مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها، بما في ذلك التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول من أجل بلوغ مقاصدها المشتركة، وإذ تكرر تأكيد ضرورة تدعيم الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية،

**وإذ تكرر تأكيد** ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف والتنمية المستدامة والجهود المبذولة من أجل القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية،

**وإذ تشير** إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا<sup>(١١)</sup>، وإذ تقر في هذا السياق بأن النظام المالي الدولي ينبغي أن يكون داعما، حسب الاقتضاء، للاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا،

**وإذ تؤكد** أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام<sup>(١٢)</sup>؛

٢ - **تسلم** بضرورة مواصلة تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وبأهمية كفالة اتسامها بالانفتاح والإنصاف وشمولها للجميع من أجل تكملة الجهود الإنمائية الوطنية المبذولة لضمان النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تشدد** على ضرورة التصرف بحسب في مواجهة التحديات التي تعترض الاقتصاد العالمي لكفالة تحقيق نمو متوازن ومستدام على الصعيد العالمي يتسم بالشمولية والإنصاف وتتوافر في ظلّه العمالة الكاملة والمنتجة والوظائف الممتازة؛

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

(١٢) A/66/167.

٤ - **تلاحظ**، في هذا الصدد، الجهود المهمة المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات التي تشكلها الأزمة المالية والاقتصادية، بما فيها الجهود المبذولة لتعزيز القطاع المصرفي بزيادة شفافيته وخضوعه للمساءلة؛

٥ - **تلاحظ أيضا** أن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها العالمية وشرعيتها، توفر منتدى فريدا ورئيسيا لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، وتعيد تأكيد أن الأمم المتحدة تحتل مكانة نحوها المشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وتعزيز الأداء الفعال للنظام والهيكل الماليين الدوليين، مع التسليم بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكمل إحداها الأخرى، مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

٦ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى العزم المعقود على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإئتمانية المتعددة الأطراف، بغية دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، على أساس الفهم الواضح لولاياتها وهيكل إدارتها واحترامهما؛

٧ - **تشير أيضا** إلى وجوب توخي البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف وملائمة لاحتياجاتها للتصدي للأزمة، وتدعو إلى تبسيط الشروط. بما يكفل حسن توقيتها وملاءمتها للاحتياجات وتحديد أهدافها ودعمها للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإئتمانية؛

٨ - **تشير كذلك**، في هذا الصدد، إلى التحسن الذي طرأ على إطار الإقراض الحالي لصندوق النقد الدولي، من خلال جملة أمور منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة، من قبيل ائتمانات السيولة والائتمانات التحوطية، في حين تلاحظ أيضا ضرورة خلو البرامج الجديدة والجاري تنفيذها من أي شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

٩ - **تسلم** بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وتؤكد التحديات التي تشكلها التدفقات المفرطة القصيرة الأجل لرأس المال إلى العديد من البلدان النامية، وتشجع على مواصلة استعراض منافع ومساوئ التدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي المتاحة للتخفيف من تأثير تقلبات تدفق رؤوس الأموال، وتطلب إلى الأمين العام أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار لدى إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٠ - **تلاحظ** أنه بإمكان البلدان أن تسعى للتفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، من أجل التوصل إلى اتفاقات بين المدينين

والدائنين بشأن التوقف مؤقتاً عن تسديد الديون للمساعدة على تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛

١١ - **تعيد تأكيد** أهمية توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتحيط علماً في هذا الصدد بالقرارات المهمة المتخذة في الآونة الأخيرة بشأن إصلاح هياكل إدارة مؤسسات بريتون وودز والحصص وحقوق التصويت الخاصة بها التي تجسد بشكل أفضل الواقع الراهن وتعمل على تعزيز تمثيل البلدان النامية في تلك المؤسسات ومشاركتها في أنشطتها، وتكرر تأكيد أهمية إصلاح إدارة تلك المؤسسات لزيادة فعاليتها ومصداقيتها وخضوعها للمساءلة وشرعيتها؛

١٢ - **تحيط علماً**، في هذا الصدد، بالقرارات التي اتخذتها مجموعة البنك الدولي بشأن تمثيل ومشاركة البلدان النامية وغير ذلك من الإصلاحات المؤسسية بغية مواجهة التحديات الجديدة، وبإضافة المقعد الخامس والعشرين إلى مقاعد مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، وتتطلع إلى إحراز تقدم في الإصلاحات المؤسسية للمجموعة، وتدعو إلى التنفيذ المعجل لإصلاحات عام ٢٠١٠ المتعلقة بالحصص والإدارة في صندوق النقد الدولي، وتكرر الإعراب عن إيمانها بأهمية اتباع عملية منفتحة تتسم بالشفافية وتقوم على الجدارة لدى اختيار رؤساء صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية؛

١٣ - **تسلم** بدور حقوق السحب الخاصة بوصفها أصلاً من أصول الاحتياطي الدولي، وتقر بأن المخصصات الأخيرة لحقوق السحب الخاصة ساعدت على استكمال الاحتياطات الدولية في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فساهمت بذلك في تحقيق الاستقرار في النظام المالي الدولي وقدرة الاقتصاد العالمي على الانتعاش؛

١٤ - **تكرر التأكيد** على أن المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون في صميم الجهود الرامية إلى منع وقوع الأزمات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز مراقبة السياسات الاقتصادية للبلدان؛

١٥ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز شفافية آليات تصنيف المخاطر، مشيرة إلى ضرورة أن تزيد تقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص إلى أقصى حد من استخدام معايير دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك تأثيرها المحتمل على آفاق التنمية في البلدان النامية؛

١٦ - **تهيب** بمصارف التنمية والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية بإمكانه أن يضيف دعماً مالياً مرناً إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز، بالتالي، توليها زمام الأمور وكفاءتها بوجه عام، وترحب في هذا الصدد بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتشجع بالإضافة إلى ذلك على بذل الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف لمصارف التنمية دون الإقليمية؛

١٧ - **تشجع** على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل منها مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

١٨ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، بما فيها معايير الإدارة المتصلة بالحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة إلى الآثار المعرّقة الناجمة عن اتباع السياسات غير الملائمة؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، على أن يعد بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية؛

٢٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السابعة والستين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية".

الجلسة العامة ٩١

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١